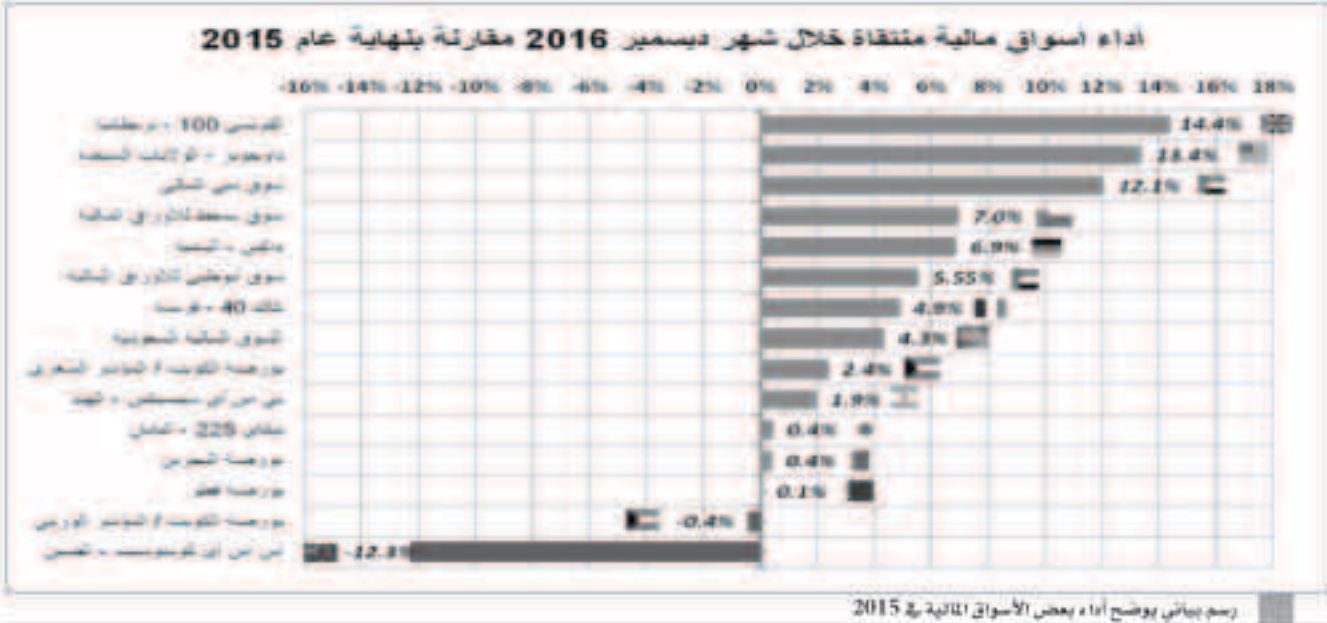


فقدت نحو 27.5- بالمئة من سيولتها في 2016

«الشان»: انحسار الثقة بالبورصة على مدى 9 سنوات يحتاج إلى رؤية مركبة محترفة



رسم بياني يوضح أداء بعض الأسواق المالية في 2015



رسم بياني يوضح أداء بعض الأسواق المالية في 2016

شهر نوفمبر إلى المنطقة الموجية مع نهاية شهر ديسمبر. ذلك الأداء الموجي، حدث رغم بدء رفع أسعار الفائدة الأمريكية، وحدث لمبررات مختلفة، فبينما انتعشت أسواق إقليم الخليج بسبب إتحاق النفط بما رفع أسعاره بأكثر من 20% في أقل من شهر، وأكثر من 100% مقارنة بمعدلات شهر يناير 2016، بينما كسبت الأسواق الأخرى بسبب مؤشرات أداء اقتصادي أفضل من المتوقع. أكبر الراجين في شهر ديسمبر كان السوق الألماني الذي حقق مكاسب في شهر واحد بنحو 7.9%، وكانت كلفة بنقله من المنطقة السالبة في نهاية شهر نوفمبر مقارنة بمستوا في بداية العام الحالي، إلى مكاسب بنحو 6.9% مع نهاية العام. ثاني أكبر الراجين في شهر ديسمبر كان السوق القطري بمكاسب بنحو 6.6% وكانت كلفة أيضا بنقله من المنطقة السالبة في نهاية شهر نوفمبر بنحو 6.2%، وكانت كلفة أيضا لنقله إلى المنطقة الموجية محققا مكاسب بنحو 4.9% لعام 2016. أسواق أبوظبي وسقط دبي حققت كلها مكاسب في شهر ديسمبر بأكثر من 5%، وعززت موقعها في المنطقة الموجية، أي حققت مزيدا من المكاسب في عام 2016. وتصدر قائمة الأسواق الراجة في عام 2016، السوق البريطاني، بمكاسب بنحو 14.4%، ربما تعويضا عن خسائر الجنيه الإسترليني في جزء كبير منها، ثم السوق الأمريكي ثانيا بمكاسب بنحو 13.4%، رغم مكاسب الدولار الأمريكي، ثم سوق دبي بمكاسب بنحو 12.1%.

وبينما حقق السوق الهندي خسارة طفيفة في شهر ديسمبر ويحسود 0.1%-، إلا أنها لم تؤثر على استمراره في المنطقة الموجية، أي استمراره في المنطقة الموجية، أي استمراره في تحقيق مكاسب بنحو 1.9% في عام 2016، وحقق السوق الصيني أعلى الخسائر في شهر ديسمبر بنحو 4.5%-، عززت من موقعه في قاع الأسواق الخاسرة، ويحسود 12.3%- في عام 2016. زاملة في المنطقة السالبة بتحقيق خسائر في عام 2016، المؤشر الوزني لبورصة الكويت رغم تحقيقه مكاسب بنحو 3.5% في شهر ديسمبر، إذ ظل خاسرا نحو 0.4%- في عام 2016، رغم أن مؤشر البورصة الكويتية السعري، استقر في المنطقة الموجية، مرتفعا بنحو 2.4% منذ بداية العام.

إنتقال السلطة للرئيس «ترامب»، ورغم أن ذلك الإنتقال يثير الكثير من المخاوف الناتجة عن احتمال توتر العلاقات الاقتصادية والسياسية على مستوى العالم، إلا أننا نتأكد أن آثارها إن وجدت، لن تظهر على أداء الأسواق في نفس الشهر. ورغم ذلك، نتأكد أن سخونة شهر ديسمبر كانت إستثناء لن ينكر في شهر يناير، لذلك من المحتمل أن يكون الأداء في يناير متذبذبا، أي إما موجب ضعيف أو سالب ضعيف.

أمريكي، ربما بسبب رواج أسواق العالم المالية خلال الفترة، بينما ثاني أكبر صندوق سيادي وهو الصندوق السعودي البالغ حجمه نحو 598.4 مليار دولار أمريكي كما في 2016/06/30، فقد في عام واحد نحو 70.6 مليار دولار أمريكي، أي انخفض من مستوى 669 مليار دولار أمريكي كما في 2015/06/30، إلى نحو 598.4 مليار دولار أمريكي في 2016/06/30. وثالث أكبر الصناديق السيادية في الإقليم هو الصندوق الكويتي، حجمه بقي ثابتا عند 592 مليار دولار أمريكي ما بين نهاية يونيو 2015 ونهاية يونيو 2016، ولعل السبب هو أن السحب لا يأتي مباشرة من احتياطي الأجيال القادمة، وإنما يحل على الإحتياطي العام ويؤثر لاحقا على احتياطي الأجيال القادمة. أكبر الإضافات خلال عام كانت من نصيب الصندوق السيادي القطري الذي ارتفع حجمه إلى 335 مليار دولار أمريكي في 2016/06/30 بعد أن كان نحو 256 مليار دولار أمريكي في 2015/06/30، ولم يذكر في تقرير الإضافة البالغه 79 مليار دولار أمريكي في عام 2016 لم تعدد السوق الفرنسي زميل الألماني في منطقة اليورو والذي كسب في ديسمبر نحو 6.2% كانت كلفة أيضا لنقله إلى المنطقة الموجية محققا مكاسب بنحو 4.9% لعام 2016. أسواق أبوظبي وسقط دبي حققت كلها مكاسب في شهر ديسمبر بأكثر من 5%، وعززت موقعها في المنطقة الموجية، أي حققت مزيدا من المكاسب في عام 2016. وتصدر قائمة الأسواق الراجة في عام 2016، السوق البريطاني، بمكاسب بنحو 14.4%، ربما تعويضا عن خسائر الجنيه الإسترليني في جزء كبير منها، ثم السوق الأمريكي ثانيا بمكاسب بنحو 13.4%، رغم مكاسب الدولار الأمريكي، ثم سوق دبي بمكاسب بنحو 12.1%.

وبينما حقق السوق الهندي خسارة طفيفة في شهر ديسمبر ويحسود 0.1%-، إلا أنها لم تؤثر على استمراره في المنطقة الموجية، أي استمراره في تحقيق مكاسب بنحو 1.9% في عام 2016، وحقق السوق الصيني أعلى الخسائر في شهر ديسمبر بنحو 4.5%-، عززت من موقعه في قاع الأسواق الخاسرة، ويحسود 12.3%- في عام 2016. زاملة في المنطقة السالبة بتحقيق خسائر في عام 2016، المؤشر الوزني لبورصة الكويت رغم تحقيقه مكاسب بنحو 3.5% في شهر ديسمبر، إذ ظل خاسرا نحو 0.4%- في عام 2016، رغم أن مؤشر البورصة الكويتية السعري، استقر في المنطقة الموجية، مرتفعا بنحو 2.4% منذ بداية العام.

أكبر الراجين في ديسمبر كان السوق الألماني الذي حقق مكاسب في شهر واحد بنحو 7.9 بالمئة

الميزان التجاري حقق فائضا في الربع الثالث من 2016 بلغ نحو 1.422 مليار دينار

سخونة الشهر كانت استثناء لن يتكرر في يناير

بحسود 15.2%، لم يثنها عن التوسع المالي غير المحدود والخطر، نصح، بأن رواج سوق النفط لن يدم، ولا تجربة اليمه ومماثلة ألت بها بعد توسعها المالي ما بين منتصف سبعينات القرن الفائت ونهايتها، ويكاد يتصف العام الثالث منذ دخل سوق النفط دورة ركوده، ومع المستوى المرتفع الذي بلغته نفقاتها العامة، أصبح السقف الأعلى الذي يمكن أن يبلغه سعر برميل النفط في المستقبل، دون مستوى سعر العادل لموازانات معظمها، وباتت مجبرة على تغطية العجز المالي بالإقتراض أو السحب من إحتياطياتها المالية، إضافة إلى ضغط نفقاتها بكل تبعاتها غير الشعيبة.

الحسنة الوحيدة لحقية رواج سوق النفط، هي أنه رغم ذلك الإنفاق الباهظ، تمكن معظمها من تحقيق فوائض دعمت من حجم صناديقها السيادية، بلغ ذلك الحجم في 2016/06/30 نحو 2.558 مليار دولار أمريكي وفقا لتقرير معهد صناديق الثروات السيادية-Sovereign Wealth-Funds Institute الصادر في شهر سبتمبر 2016، ورغم ضخامة الرقم، إلا أن توزيعه بين الدول الخليجية الست، وما حدث من تطورات على مختلف

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي (أربعة أيام تداول بمقاييس رأس السنة الميلادية)، أكثر نشاطا، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وقيمة الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام وكانت فزادة مؤشر الشان (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 369.5 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 6.5 نقطة، ونسبته 1.8% عن إفتال الأسبوع الذي سبقه، أي إفتال 2016.

اسم الشركة	يوم الخميس 2016/12/08	يوم الخميس 2016/12/08	الفرق %	الفرق %
1. بنك الكويت الوطني	368.7	362.9	1.6	1.6
2. بنك الخليج	195.0	195.0	0.0	0.0
3. بنك الكويت الوطني	358.2	349.7	2.4	2.4
4. بنك الأهلي الكويتي	196.4	196.4	0.0	0.0
5. بنك الأهلي الكويتي	212.6	214.7	(1.0)	(1.0)
6. بنك الأهلي الكويتي	356.6	361.0	(1.2)	(1.2)
7. بنك الكويت	283.4	283.4	0.0	0.0
8. بنك الكويت الوطني	1,196.6	1,172.1	2.1	2.1
9. بنك الكويت الوطني	384.1	379.3	1.3	1.3
10. بنك الكويت الوطني	114.0	112.6	1.2	1.2
11. بنك الكويت الوطني	299.4	281.3	9.2	9.2
12. بنك الكويت الوطني	122.1	119.5	2.2	2.2
13. بنك الكويت الوطني	1,114.2	1,114.2	0.0	0.0
14. بنك الكويت الوطني	34.0	32.6	2.7	2.7
15. بنك الكويت الوطني	313.8	311.7	0.6	0.6
16. بنك الكويت الوطني	61.7	61.7	0.0	0.0
17. بنك الكويت الوطني	382.1	382.1	0.0	0.0
18. بنك الكويت الوطني	170.9	170.9	0.0	0.0
19. بنك الكويت الوطني	83.6	83.6	0.0	0.0
20. بنك الكويت الوطني	145.0	145.0	0.0	0.0
21. بنك الكويت الوطني	106.7	100.2	6.5	6.5
22. بنك الكويت الوطني	197.8	191.7	3.2	3.2
23. بنك الكويت الوطني	256.8	236.5	7.7	7.7
24. بنك الكويت الوطني	1,473.8	1,433.4	2.8	2.8
25. بنك الكويت الوطني	206.1	196.8	4.7	4.7
26. بنك الكويت الوطني	112.6	109.0	3.3	3.3
27. بنك الكويت الوطني	618.1	618.1	0.0	0.0
28. بنك الكويت الوطني	110.3	110.3	0.0	0.0
29. بنك الكويت الوطني	133.9	149.9	2.7	2.7
30. بنك الكويت الوطني	40.3	39.1	3.1	3.1
31. بنك الكويت الوطني	174.7	172.4	1.3	1.3
32. بنك الكويت الوطني	740.7	778.4	(4.8)	(4.8)
33. بنك الكويت الوطني	145.8	145.8	0.0	0.0
34. بنك الكويت الوطني	2,522.6	2,406.1	4.8	4.8
35. بنك الكويت الوطني	603.6	541.1	11.6	11.6
36. بنك الكويت الوطني	11.8	11.1	6.3	6.3
37. بنك الكويت الوطني	874.3	822.1	6.3	6.3
38. بنك الكويت الوطني	178.3	178.3	0.0	0.0
39. بنك الكويت الوطني	88.0	89.0	(1.1)	(1.1)
40. بنك الكويت الوطني	65.3	65.3	0.0	0.0
41. بنك الكويت الوطني	2,561.9	2,561.9	0.0	0.0
42. بنك الكويت الوطني	887.1	887.1	(0.0)	(0.0)
43. بنك الكويت الوطني	358.3	358.3	0.0	0.0
44. بنك الكويت الوطني	298.4	302.4	(1.3)	(1.3)
45. بنك الكويت الوطني	588.6	551.8	6.7	6.7
46. بنك الكويت الوطني	323.8	323.8	0.0	0.0
47. بنك الكويت الوطني	369.5	363.0	1.8	1.8

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

المصرفي، عندما سترتفع تكلفة مواجهتها عدة أضعاف.

مؤشرات نقدية واقتصادية (يوليو - سبتمبر 2016)

تذكر السخونة الإحصائية الفصلية (يوليو - سبتمبر 2016) ليك الكويت المركزي، المنشورة على موقعه على الإنترنت، بعض المؤشرات الاقتصادية النقدية، التي تستحق تطوراتها ومثاقفة وتوثيقا، ومن ذلك، مثلا، أن الميزان التجاري -صادرات سلعية ناقصا وإرادات سلعية- قد حقق فائضا، في الربع الثالث من العام 2016، بلغ نحو 1.422 مليار دينار كويتي، بعد أن بلغت قيمة صادرات الكويت السلعية، خلال هذا الربع، نحو 3.736 مليار دينار كويتي، منها نحو 88.9% صادرات نفطية، بينما بلغت قيمة وارداتها السلعية -لا تشمل العسكرية- نحو 2.314 مليار دينار كويتي، وكان الميزان التجاري قد حقق فائضا، في الربع الأول من العام 2016، بلغ نحو 417 مليون دينار كويتي، وارتفع هذا الفائض في الربع الثاني، إلى نحو 1.199 مليار دينار كويتي، أي أن الميزان التجاري قد حقق فائضا، في الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي، بلغ نحو 3.038 مليار دينار كويتي، أو نحو 4.051 مليار دينار كويتي، فيما لو حسب لعام 2016، بكامله، وهو فائض ادني، بما نسبته نحو 41.8%- من مثليه الحق في عام 2015 والبالغ نحو 6.964 مليار دينار كويتي.

وحققت أسعار المستهلك، في 184 شركة من أعلى رقم بلغه وكان 217 شركة مدرجة في 2016/06/09، وفي عام 2016، كان نصيب 95 شركة أو 49.7% من عدد الشركات المدرجة (مضمضة 7 شركات منسحبة خلال العام)، نحو 2.8% فقط من سيولة البورصة، وأثر معظمها السلمي على الثقة في البورصة كبير. وإذا كان لابد من تدخل، وكانت الأموال متوافرة، لابد من القيام بجهد مشترك لشراء أكبر عدد ممكن من الشركات غير السائلة، وبأسعار ادني بهامش مريح من تلك الحقيقية، وبعد دراسة وتوقيع، ولا بأس أن كان يسعر أعلى قليلا من أسعار السوق، مثل هذا الإجراء هو استثمار يحقق عائد لئال قامت استثمار على الإنتظار لبعض الوقت، والشراء على بدل جهد لإعادة الهيكلة المالية لبعض تلك الشركات، مثل مجيها، وتصفية معظمها، والجهاز البشري للهيئة العامة للاستثمار قادر على القيام به ومعه سوف يكسب الكثير من الخبرة والقدرة، ويخفف العرض، سوف يحضر الطلب على الشركات الجيدة للدرجة، مما يقلل من مخاطر الاستثمار في البورصة ويرفع مستوى الثقة، ويخلق بيئة تشغيل أفضل لبده الشركات

وقد لا يصدق ما يتردد حاليا حول نوايا تدخل المخففة الوطنية، ولتتنا مع التدخل من دون إستنساخ لتجارب الماضي الفاشلة، فأنحسار الثقة طال كثيرا، والظروف الاقتصادية والجيوسياسية صعبة، وعام 2017 يكثر بده سياسة نقدية إنكماشية -رفع أسعار الفائدة- متصلة، والضغط إلى الأدنى على سيولة، وبالتبعية أسعار الأصول، سوف يستمر، والتدخل يفترض أن يكون مدروس ومتحرف، والهدف هو وقف إنتقال أزمة أسعار الأصول إلى القطاع

على مدى ثمان سنوات من حقبة رواج سوق النفط (2006-2013)، زادت دول مجلس التعاون الخليجي الست نفقاتها العامة بمعدل نحو سنوي مركب